



## German-Israeli Political Relations under the Chancellor's Government Willy Brandt (1969-1974 AD)

Abdul Majeed Zaid Al-Shanaq\*

Department of History, School of Arts, The University of Jordan, Amman, Jordan.

Received: 18/8/2021  
Revised: 19/9/2021  
Accepted: 10/3/2022  
Published: 30/5/2023

\* Corresponding author:  
[abdelshannag@ju.edu.jo](mailto:abdelshannag@ju.edu.jo)

Citation: Al-Shanaq, A. M. Z. (2023). German-Israeli Political Relations under the Chancellor's Government Willy Brandt (1969-1974 AD). *Dirasat: Human and Social Sciences*, 50(3), 435-444. <https://doi.org/10.35516/hum.v50i3.5425>

### Abstract

**Objectives:** This study examines the evolution of German-Israeli political relations under Chancellor Willy Brandt's government (1969-1974 AD). The government, led by the Social Democratic Party (SPD), was formed after the parliamentary elections on 9/28/1969 AD and gained confidence through an alliance with the Free Democratic Party (FDP), led by Walter Scheel.

**Methods:** The study employed an analytical historical approach, drawing from unpublished German documents in the archives of the German Ministry of Foreign Affairs and other contemporary sources to shed light on an under-researched subject. It analyzes Germany's progression from establishing normal relations in 1969 AD to further developments by 1974 AD.

**Results:** The study reveals that political relations with Israel evolved in line with Germany's policy of openness to the socialist camp. It also examines how the German government dealt with the "Munich Process" during the Olympic Games and its impact on Israel-Germany relations. Additionally, the study explores the factors influencing Germany's stance during the October 1973 war, particularly in light of the Arab oil initiative led by King Faisal Al Saud in foreign policy.

**Conclusions:** During Chancellor Willy Brandt's government, German-Israeli political relations advanced significantly, with Germany expressing support for Israeli political positions. Moreover, the study highlights the reestablishment of German-Arab relations, which had been severed since 1965 AD.

**Keywords:** Political relations, federal Germany, Israel, Willy Brandt.

### العلاقات السياسية الألمانية الإسرائيلية في عهد حكومة المستشار فيلي براندت 1969-1974م

عبد المجيد زيد الشناق\*

قسم التاريخ، كلية الآداب، الجامعة الأردنية، عمان، الأردن.

#### ملخص

الأهداف: تهدف الدراسة إلى توضيح تطور العلاقات السياسية الألمانية الإسرائيلية في عهد حكومة المستشار فيلي براندت Willy Brandt، زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي (SPD)، التي تشكلت بناءً على نتائج الانتخابات البرلمانية التي جرت بتاريخ 9/28/1969م، وتقدمت ببرنامجه الحكومي بتاريخ 10/28/1969م، وحصلت على ثقة أغلبية البرلمان انطلاقاً من اتفاقية التحالف بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني SPD، وحزب الأحرار الديمقراطي (FDP) Freidemokratische Partei، بزعامة فالتر شيل Walter Scheel، الذي أصبح نائب المستشار ووزيراً للخارجية. وتهدف الدراسة إلى توضيح السياسة الألمانية التي قامت على أساس احترام مبدأ سياسة التعايش السلمي، بالانفتاح على الدول الاشتراكية الأوروبية، وحقق انتصاراً في العلاقات الدولية، تلك التي انعكست على العلاقات السياسية الألمانية تجاه دولة إسرائيل، التي أصبحت دولة قوية عسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً، التي احتلت أراضي جيرانها من الدول العربية؛ مصر، والأردن، وسوريا. وتوضح الدراسة مساهمة ألمانيا الاتحادية فيها بكل سخاء، حتى وصلت عام 1969م إلى مستوى العلاقات الطبيعية، وكيف تطورت حتى عام 1974م.

المنهجية: اعتمدت الدراسة على المنهج التاريخي التحليلي، الذي ركز على الوثائق الألمانية غير المنشورة في أرشيف وزارة الخارجية الألمانية، والمصادر المعاصرة، وتوظيفها بما يخدم موضوع الدراسة الذي لم يُطرق من قبل.

النتائج: توصلت الدراسة إلى النتائج المهمة الآتية: تطورت العلاقات السياسية تجاه إسرائيل على ضوء سياسة الانفتاح على المعسكر الاشتراكي، وكذلك كيفية معالجة الحكومة الألمانية مسألة عملية ميونخ خلال دورة الألعاب الأولمبية وأثرها على العلاقات مع إسرائيل. واستعرضت الدراسة العوامل المؤثرة على الموقف الألماني من حرب تشرين 1973م، وبالأخص بعد استخدام العرب النفط بناءً على مبادرة الملك فيصل آل سعود في السياسة الخارجية.

الخلاصة: لقد تطورت العلاقات السياسية الألمانية الإسرائيلية في عهد حكومة المستشار فيلي براندت، والتزمت جانب تأييد المواقف السياسية الإسرائيلية، وبنفس الوقت فتحت الأبواب أمام عودة العلاقات العربية الألمانية التي انقطعت منذ عام 1965م.

الكلمات الدالة: العلاقات السياسية، ألمانيا الاتحادية، إسرائيل، فيلي براندت.



© 2023 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license <https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/>

## المقدمة:

استسلمت ألمانيا في 1945/5/8م بدون أي شروط لقوى الاحتلال الغربية؛ الولايات المتحدة الأمريكية، وبريطانيا، وفرنسا التي سيطرت على مناطق احتلالية، والاتحاد السوفياتي في 1945/5/9م في منطقة الاحتلال الشرقية، بما فيها العاصمة التاريخية برلين. واستغرقت عملية إعادة تأسيس دولة ألمانيا الاتحادية من العام 1945 حتى أيلول 1949م، وفي تشرين من نفس العام تأسست ألمانيا الديمقراطية، وعاصمتها برلين الشرقية تحت سيطرة الاتحاد السوفياتي. وبعد تأسيس ألمانيا الاتحادية، وانتخاب المستشار كونراد أديناور Konrad Adenauer، خضعت ألمانيا الاتحادية للمجلس العسكري الاحتلال بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، الذي منع أن تضم الحكومة الألمانية وزارة للخارجية، ووزارة للدفاع؛ لأنها بقيت من اختصاص المجلس العسكري (Al Shannag, History of the Establishment of the Federal Republic of Germany, Dirasat An International Refereed Research Journal, Human and Social Science University of Jordan, V 22, A, Nr 6, 1995, 2495).

وتأسست وزارة الخارجية الألمانية في آذار 1951م، واشترط المجلس العسكري الاحتلال أن يتسلم حقيبتها المستشار أديناور نفسه. وحققت وزارة الخارجية نشاطاً ملحوظاً في إعادة هيكلة النشاط الدبلوماسي مع دول العالم ومنها العراق، ومصر، والأردن؛ من أجل تسهيل إحياء النشاط التجاري والاقتصادي الألماني مع دول العالم. وواجهت سياسة المستشار عقبة الحرية في التحرك في المجال الاقتصادي، والتجارة الخارجية، واشترط المجلس العسكري الاحتلال عليه أن يبدأ بالمصالحة مع اليهود عالمياً، وإسرائيل على نحو أساسي، على أساس أنها تمثل اليهود الضحايا، ومن نجا من الهلوكوست؛ الإجرام الألماني ضد اليهود الألمان وغيرهم، خلال الحرب العالمية الثانية وما سبقها خلال العهد النازي.

وبهذا السياق أيقن أديناور أن مفتاح ألمانيا الاقتصادي والتجاري مع العالم، لا بد أن يبدأ بتحقيق اتفاق المصالحة مع المؤتمر اليهودي والصهيوني العالمي، وإسرائيل؛ من خلال ممثلهم ناحوم قولدمان Nahum Goldmann، وتم توقيع اتفاق المصالحة ومصادقة البرلمان الألماني عليه بتاريخ 1952/9/10م. وتضمن تقديم كل أنواع التعويض المالي والاقتصادي والمعنوي، قدمت جميعها لدولة إسرائيل بالملئيات النقدية والمادية، والعسكرية، والتكنولوجية، والعلمية، والصناعية (Al Shannag, Foreign Policy of Chancellor Konrad Adenauer 1949-1955, Dirasat, UJ, V 23, Nr 2, 1996, 190; Al Shannag, Reconciliation Agreement between the German and Israeli Governments on 10L9L1952, Dirasat, V 32, Nr 3, 2005).

وبناءً على هذا الاتفاق، تشكلت بعثة إسرائيلية برئاسة فيليكس شنار Felix Shinnar، واتخذت في مدينة كولون Koeln مقراً لها، وليس بون العاصمة، لكنها مارست كل مجالات النشاط الدبلوماسي والإعلامي والاقتصادي، ودون أن تلتزم بشروط العمل الدبلوماسي وأعرافه، التي تقيد العمل خارج مقر السفارة، وكان أغلب أعضاء البعثة من اليهود الألمان، واستمرت بنشاطها حتى تحقيق الاعتراف السياسي، وتبادل التمثيل الدبلوماسي بين ألمانيا وإسرائيل في 1965/5/13م، ووفرت ألمانيا الدعم العسكري السخي لإسرائيل؛ حيث وصلت القمة في عام 1964م عندما انكشف أمر الصفقات إعلامياً (Shnnar, Bericht eines Beauftragten, 1997, 65; Yeshayahu, Zwischen Moral und Realpolitik. Deutsch-israelische Beziehungen 1945-1965. Eine Dokumentensammlung, 1997).

وجاءت ردة الفعل من الجامعة العربية بقطع العلاقات الدبلوماسية مع ألمانيا الاتحادية بعد تبادل التمثيل الدبلوماسي بين ألمانيا وإسرائيل، وجاء هذا القرار وكأنه هدية عربية لألمانيا وإسرائيل؛ لأنه سهل عملية الدعم العسكري الألماني لإسرائيل، وحرر الموقف الألماني من أي ردود فعل تفوق العلاقات الدبلوماسية بالنسبة لبعض الدول العربية، علماً بأن ورقة الاعتراف بألمانيا الديمقراطية كان لها كبير الأثر في ثني ألمانيا الاتحادية عن الاعتراف بإسرائيل، لكن بما أن الدول العربية لم تقدم على هذه الخطوة فلم يعد أمامها أي موقف آخر.

وخلال عدوان إسرائيل على جيرانها العرب؛ مصر، والأردن، وسوريا، وتحقيقها نصراً خاطئاً ومدمراً للقوات العسكرية العربية، وتعريضها لبعض الأنظمة الثورية، مثل: النظام السوري، والنظام المصري، وكشف ضعفها، التزم الموقف الرسمي لألمانيا الاتحادية والإعلامي والشعبي إلى الاصطفاف الكامل إلى جانب إسرائيل (Buettner, Huenseler, 1981, 125). واعتبرت أن الدول العربية هي التي بدأت بالعدوان على إسرائيل، ولم تفرق بين موقفها من الأردن -الدولة الصديقة للغرب عامة، وألمانيا خاصة- وبين سوريا ومصر. ومن يتابع الإعلام الألماني فإنه يشاهد صورة داعمة ومساندة لإسرائيل، وكأن الحرب التي شنتها إسرائيل هي حربها، والانتصار الذي تحقق هو انتصارها (Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland Dokumente von 1949 bis 1994, 1995; Kenneth, Der Nahostkrieg in der westdeutschen Presse, 1970, 75; Feldmann, The Special Relationship between West Germany and Israel, 1984, 95).

وكانت حكومة الائتلاف الكبير Grosse Koalition التي تشكلت من أكبر حزبين في ألمانيا الاتحادية وهما: حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي، والمسيحي الاجتماعي بزعامة كورت جورج كيسنجر Kurt Georg Kiesinger مستشاراً، ونائبه ووزير الخارجية زعيم الحزب الاشتراكي الديمقراطي فيلي براندت (Archiv der Gegenwart, 1966, 12835)، التي استمرت من تشرين ثاني 1966 حتى أيلول 1969م، على أثر فضيحة المستشار كيسنجر بتورطه في انتمائه للحزب القومي النازي 1933-1945م، وتقلده مناصب عليا مهمة فيه، الأمر الذي دفعه للاستقالة. ولم يسعفه الدعم

العسكري والاقتصادي والمالي والسياسي الذي قدمه لإسرائيل، خلال عدوانها في حزيران 1967م على العرب من وسمة العار النازية تلك (Weingardt, Deutsch – israelische Beziehungen. Zur Genese bilateraler Verträge 1949-1996, 1997, 7).

وبناءً على استقالة حكومة الائتلاف الكبير، توجه فيلي براندت لفتح باب التفاوض مع قيادة حزب الأحرار الديمقراطي FDP فالتر شيل Walter Scheel. وفي الانتخابات البرلمانية التي جرت في 1969/9/28م، فازت قوائم حزب SPD مع حزب FDP، وتم تشكيل الحكومة الجديدة بزعامة فيلي براندت مستشاراً، ونائبه فالتر شيل وزيراً للخارجية، التي حظيت بالثقة البرلمانية بناءً على برنامجها الحكومي بتاريخ 1969/10/28م (Deuerlein, Deutschland 1963-1970, 1972, 119; Archiv der Gegenwart, 1969, 14944; en, m. Wikipedia. Org).

أما على الجانب الإسرائيلي، فقد طرأت تغييرات سياسية، فبعد وفاة رئيس الوزراء ليفي إشكول Levi Eshkol بتاريخ 1969/2/26م. وهو من مواليد 1895/10/25م في كييف أوكرانيا، وقد عمل وزيراً للمالية من 1952-1963م، وتقلد حقيبة وزارة الدفاع، وهو يرأس الحكومة من 1963-1967م، وقبل عدوان حزيران 1967م عُيّن موشيه دايان وزيراً للدفاع، وهو من مواليد 1915/5/20م (Wikipedia). وشكلت الحكومة السياسية المخضرمة قولدا مائير Golda Meir من مواليد 1898/5/3م في كييف أوكرانيا، وهاجرت إلى فلسطين مع زوجها عام 1921م، وتُعدّ من بلديات ليفي أشكول. وهي رابع رئيس حكومة في تاريخ إسرائيل؛ حيث انتخبت بتاريخ 1969/3/17م. وكانت وزيرة للعمل 1956-1949م، وكذلك وزيرة للخارجية في الحكومات 1966-1956م السابقة. واستقالت بعد حرب تشرين 1973م بتاريخ 1974/6/3م (en. M. Wikipedia.org)، واتصفت بشدة عداؤها لألمانيا.

واشتهرت بعدائها للألمان، ورفضت على نحو قطعي أن تطأ أرض ألمانيا حتى في حالة هبوط الطائرة عبر مطارات ألمانيا، إذ كانت تصر على البقاء في الطائرة، ولم تغادرها مهما كانت المدة حتى لا تطأ الأرض الألمانية (Archiv der Gegenwart 1969, 14552; Weingardt, 1997, 72). وتركز هذه الدراسة على أهم المحطات السياسية في العلاقات الثنائية بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل خلال حكومة براندت، وحكومة قولدا مائير 1974-1969م.

#### فيلي براندت Willy Brandt

هو هيربرت أرنست فرايم Harbert Ernst Frahm. من مواليد 1913/12/18م، في مدينة لوبيك Luebek الواقعة على بحر الشرق شمال ألمانيا، كان يعيش إلى جانب أمه غير المتزوجة في كنف جده الذي كان عاملاً زراعياً، ومؤمناً بالعقيدة الاشتراكية الديمقراطية.

التحق بحركة الشبيبة الاشتراكيين، وانتهى بعمر 17 عاماً إلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي. وفي عام 1932م أنهى امتحان الثانوية العامة، وفي عام 1933م هرب عبر الدنمارك إلى النرويج؛ حتى يتجنب ملاحقة النازيين، وبدأ ينشط في توضيح صورة الوضع الجديد في ألمانيا بعد 1933م، واختار في المهجر اسماً مستعاراً هو فيلي براندت. وفي عام 1938م سحبت منه الجنسية الألمانية، وعلى أثر نهاية الحرب العالمية الثانية عاد إلى بلده ألمانيا، ولكنه حافظ على اسمه المستعار.

درس في جامعة أوسلو Oslo وعمل صحافياً، وبعد احتلال ألمانيا للنرويج وقع في الأسر الألماني، وبعد إطلاق سراحه في حزيران 1940م هرب إلى السويد. بعد انتهاء الحرب عاد إلى ألمانيا، وعمل مراسلاً لصحيفة اسكندنافية، وفي عام 1947م وصل إلى برلين كملحق إعلامي نرويجي، وقرر في عام 1948م أن يعود إلى جنسيته الألمانية (Deuerlein, Deutschland 1963-1970, 1972, 29-30).

وأصبح عضواً قيادياً في الحزب الاشتراكي الديمقراطي في برلين، وأصبح خلال الفترة من 1949-1967م نائباً برلمانياً عن مقاطعة برلين. وبعد وفاة زعيم الحزب أريك أولنهاور Erich Ollenhauer عام 1964م، اختير براندت خلفاً له، وتقلد منصب وزير الخارجية في حكومة الائتلاف الكبير، وفي 1969/9/21م تم انتخابه مستشاراً لألمانيا الاتحادية (Deuerlein, Deutschland 1963-1970, 33).

وبناءً على ما لعبه من دور في تخفيف حدة الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي، وخاصة بعد توقيع اتفاقيات السلام والتعاون مع ألمانيا الديمقراطية، وبولونيا، وتشيكوسلوفاكيا، والاتحاد السوفياتي، منحتة هيئة نوبل جائزة نوبل للسلام بتاريخ 1971/12/11م، وأصبح رمز ألمانيا للسلام (وثائق وزارة الخارجية الألمانية، وثيقة رقم 106: 15002، AdG, 1969, 15002; Aussenpolitik d. BRD, Dokumente 1949 bis 1994, 360).

وشكلت سياسة الحكومة الجديدة التي عرفت بحكومة الائتلاف الاشتراكي الليبرالي منعطفاً أنهى حكم الاتجاه اليميني المسيحي المحافظ للفترة من 1949 حتى 1969م. فعلى مستوى السياسة الداخلية كان مألوفاً للرأي العام الألماني موقف الحزب الديمقراطي الاشتراكي الداعم لإسرائيل، والمؤيد لليهود، وتجلى ذلك من خلال مواقفه تجاه اتفاق المصالحة، وتجاه صفقات الأسلحة لإسرائيل، وقانون التقادم الزمني المتعلق بالعضو عن عناصر النظام النازي. وسجلت المرحلة الماضية تعاوناً بين الحزبين الحاكمين؛ حزب العمل الإسرائيلي، والحزب الديمقراطي الاشتراكي منذ فترة الخمسينيات (Yeshayahu A. Jelinek: Zwischen Moral und Realpolitik. Deutsch – israelische Beziehungen 1945-1965. Eine Dokumentensammlung, Gerlingen 1997; Dok. Nr. 13, S. 152; Dok. Nr. 14, S. 154; Dok. Nr. 136, S. 423; Dok. Nr. 162, S.

481; Dok. Nr. 167, S, 490; Dok, Nr, 168, S, 491; Martin W. Klike; Israel und die deutsche Linke. Frankfurt, 1990, 66)

كانت عناصر الحزب الديمقراطي الاشتراكي متحررة من عقدة الذنب التي ظهرت على عناصر الأحزاب التي مارست الحكم في المراحل الماضية، إذ ما أخذنا بعين الاعتبار أن كثيرًا من العناصر الاشتراكية والديمقراطية عانت الأمرين في النظام النازي، فمنهم من سجن وشرد، كما هو زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي المستشار فيلي براندت، وبناءً على ذلك لم يعترف الحزب باستمرار الذنب الألماني تجاه إسرائيل (I. Deutschkron, 1991, op. cit. S 346). وبنفس الوقت ظهر تغير في الموقف السياسي للحكومة الاشتراكية الليبرالية تجاه القضية الفلسطينية، متقارب مع الموقف الفرنسي المتزن تجاه الصراع العربي الإسرائيلي بعد عدوان إسرائيل في حزيران 1967م.

### العلاقات الألمانية الإسرائيلية

لقد دارت شكوك الجانب الإسرائيلي حول الشخصية الثانية في الحكومة الألمانية، وزير الخارجية فالتر شيل بسبب تصريحاته الموضوعية بخصوص القضية الفلسطينية بمجرد ذكر الضرر الذي لحق بالعرب، الأمر الذي استدعى الأوساط الإسرائيلية للاهتمام ومراقبة كل كلمة وخطوة للحكومة الألمانية الجديدة (Archiv der Gegenwart, 1969, 15002; M. Weingardt. Op. cit, 73).

ومما أثار انزعاج الحكومة الإسرائيلية أن البيان الوزاري Regierungserklärung الأول، لم يذكر لا من قريب ولا من بعيد إسرائيل أو اليهود (Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland. Dokumente von 1949 bis 1994, Bonn 1995, 329; AdG, 1969, 15000). وفي السياق ذاته فقد أشار فالتر شيل في وقت لاحق إلى أن العلاقات الألمانية الإسرائيلية وصلت إلى مستوى علاقات طبيعية وعادية، كما هو الحال مع الدول الأخرى: "إن علاقتنا بإسرائيل كما هي علاقتنا مع بقية الدول ولا يوجد شيء مميز فيها".

"Unser Verhaeltnis zu Israel ist wie mit anderen laendern ... Es gibt nichts Besonderes daran" (Walter Scheel,

Zitiert nach I. Deutschkron, op. cit, 1991, 347).

ونجحت سياسة براندت شيل في تحرير السياسة الخارجية الألمانية من عقدة الاعتراف بدولة ألمانيا الديمقراطية، التي ترتب نشوؤها كمنافس لألمانيا الاتحادية بناء على هزيمة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية. ونجحت الحكومة الألمانية في التوجه نحو الاعتراف بالأمر الواقع الذي يقر بوجود دولتين ألمانيتين (Aussenpolitik der BRD, op, cit. Dok, Nr, 92, 329. Peter Borowsky, op, cit, 25; Archiv der Gegenwart 1970, 15908). وعلاوة على ذلك فقد عقدت اتفاقيات ومعاهدات مع الدول الاشتراكية في أوروبا. وهكذا تخلصت السياسة الألمانية من محاولات الضغط الخارجي، واستخدام ورقة الاعتراف بجمهورية ألمانيا الديمقراطية كأداة في تحقيق مآرب سياسية واقتصادية من ألمانيا الاتحادية. ووقعت معاهدة بين الدولتين في 1972/12/21م (Alfred Grosser: Geschichte Deutschlands seit 1945. 6. Aufl, Muenchen 1978, 471). وتم تصديقها من البندستاق بتاريخ 1973/5/11م (Peter Borowsky, op, cit, 41; Aussenpolitik der Bundesrepublik Deutschland, Dokument Nr. 111, s. 370). وأقرت الاعتراف المتبادل، ووضعت قواعد للتعاون من أجل خدمة السلام. وامتنعت السياسة الإسرائيلية من هذه الإنجازات السياسية الألمانية التاريخية؛ بسبب أن سياسة ألمانيا الاتحادية سوف تتأثر موضوعيًا بمواقف الدول الاشتراكية المعارضة للسياسة العدوانية الإسرائيلية (M. Wolffsohn, 1992, op, cit, 135).

وبنفس السياق، فقد استدعت الضرورة -من وجهة النظر الإسرائيلية- زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي أبا إيبان Abba Eban من 22-25 شباط 1970م إلى بون، وكان أول وزير خارجية إسرائيلي يزور ألمانيا رسميًا (Archiv der Gegenwart, 1970, 15335). وهدفت زيارته الوقوف على سياسة الحكمة الجديدة، والتعرف إلى وزير الخارجية، وموقف حكومته تجاه الصراع المحتد بين إسرائيل وجيرانها العرب بخصوص حرب الاستنزاف على الجبهتين المصرية والأردنية. لا سيما بعد تنامي دور الكفاح المسلح الفلسطيني، ومسألة حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وعلى مستوى الجامعات فقد نظمت المظاهرات الطلابية ضد زيارته (M. Kolke, op, cit, 80).

وعلى مستوى البندستاق فقد نجحت مبادرة النائب يورغن فولرابه Jurgen Wohlrabe من الحزب المسيحي الديمقراطي CDU، والنائبة انيماري رنجر Annemarie Renger من الحزب الديمقراطي الاشتراكي SPD، في تأسيس المجموعة البرلمانية الألمانية الإسرائيلية Deutsch Israelische Parlamentariergruppe، وانتسب إليها حوالي مائة نائب. وحضر الاجتماع التأسيسي 104 نائبًا من مجموع 518. كان منهم 70 نائبًا من CDU، و33 نائبًا من SPD، وعضو واحد من الحزب الديمقراطي الحر FDP. وفهمت هذه المجموعة البرلمانية مهمتها في تنظيم لوبي مناصر لإسرائيل Israelfreundliche Lobby. والتواصل مع أصحاب صنع القرار في ألمانيا وإسرائيل؛ من أجل تحسين العلاقات وتطويرها مع إسرائيل (Johannes Gerster, Stellvertreter des Vorstandes der Gruppe im Jahr 1984. Nach M. Weingardt, op, cit, 76).

وساهمت الحكومة الألمانية في دعم إسرائيل من خلال تحقيق تعاون اقتصادي ما بين مجموعة السوق الأوروبية المشتركة وإسرائيل، أخذ بعين الاعتبار الوضع الاقتصادي المحاصر إقليميًا لإسرائيل. وفي 1970/6/29م تم توقيع اتفاقية المفاضلة Praeferenzabkommen. الأمر الذي حقق

لإسرائيل إعفاءات جمركية على صادراتها التي بلغت 82% من مجموع صادراتها إلى دول السوق الأوروبية المشتركة، ووصلت نسبة الإعفاء الجمركي ما بين 30-50%، وبالمقابل خفضت إسرائيل ما نسبته 17% على وارداتها من السوق الأوروبية المشتركة (R. Vogel, 1989, IV, op, cit, 238ff). وشكلت هذه الخطوة حجر الأساس في دعم الاقتصاد الإسرائيلي على المستوى الأوروبي، وعلى الرغم من تعثر العلاقات الإسرائيلية الفرنسية، والإسرائيلية الإيطالية بعد عدوان إسرائيل على العرب في حزيران 1967م؛ من خلال وقف الجانب الفرنسي شحن الأسلحة لإسرائيل منذ 1968/12/28م (AdG. 1968, 13650; PAAA. 92. 19. Band 36, Fiche 243). وساهمت هذه الخطوة في تهيئة الاقتصاد الإسرائيلي على طريق التوصل لاتفاقية المشاركة Assoziierung، الذي شكل هدفًا أساسيًا للسياسة الخارجية الإسرائيلية، وكان مطلوبًا من ألمانيا أن تلعب هذا الدور بعد الاعتراف السياسي الذي تم عام 1965م (M. Weingardt, op. cit, 77).

إضافة لذلك أثبتت حكومة براندت بأنها الصديق الوفي لإسرائيل، والشريك الموثوق به عندما أقرت في 1970/8/14م تقديم تسهيلات إضافية لتسديد ديون المساعدات المالية السرية، التي تمت تحت اسم "نشاط الصديق التجاري" Aktion Geschaeftsfreund عندما أضفت عليها مزايا الاتفاق التجاري الذي وقع عام 1966م، بتحديد مدة القرض لفترة 25 عامًا، وبنسبة فائدة 3% فقط (AdG. 1970, 15662. I. Deutschkron, 1991, op, cit, 333).

وأثبتت هذه الخطوات العملية من الجانب الألماني أن الأفعال هي الأهم وليس التصريحات العلنية السياسية والتكتيكية، التي تعلن بين الحين والآخر، التي دفعت الجانب الإسرائيلي الذي كان يلمس الدعم الألماني إلى تفهم التصرف الألماني وعدم محاربته. ونجحت السياسة الألمانية في تثبيت النهج المتشعب، القائم على اعتماد سياسة التوازن في سياستها الشرق أوسطية، واعتمادها الحيادية التامة، وبنفس الوقت وبعيدًا عن التبجح أمام الرأي العام، تقديم الدعم السخي، والتدخل المتعدد الأوجه لصالح إسرائيل (M. Weingardt, op, cit, 94). ويقول ألفرد غروسيغر Alfred Grosser "لقد أخفت ألمانيا موقفها المؤيد لإسرائيل، وباستمرار حتى اندلاع حرب الأيام الستة 1967م، عندما أصبح ملموسًا ورغم شكل المصالح الاقتصادية الألمانية، التي تستدعي الوقوف إلى الجانب العربي (Alfred Gresser, op, cit, 434).

وبنفس السياق، وقّع وزير خارجية إسرائيل إيقال الون اتفاقية المفاضلة الجديدة في 1975/5/11م، مع مجموعة السوق الأوروبية المشتركة EG-Israel-Preferenzabkommen. التي ألغت الاتفاقيات السابقة لعام 1964 و 1970م، وتضمنت الاتفاقية الجديدة إعفاءً جمركيًا كاملاً للصناعات الإسرائيلية داخل دول السوق الأوروبية، وخفضت الرسوم الجمركية على المنتجات الزراعية. وبالمقابل، روعيت عملية التخفيض الجمركي على البضائع الأوروبية المصدرة إلى إسرائيل على نحو تدريجي، ولمدة طويلة حماية للاقتصاد الإسرائيلي، ومنحه فرصة التحضير الذاتي بما يتلاءم مع شروط الاتفاقية الجديدة التي ألحق بها بروتوكول المساعدات المالية الأوروبية لإسرائيل، وكذلك بروتوكول التعاون العلمي والتقني في شباط 1977م (R.Vogel, 1989, V. 471).

ولعبت ألمانيا الاتحادية دورًا مميزًا داخل المجموعة الأوروبية لصالح إسرائيل، وتحقيق دعمها اقتصاديًا على المستوى الأوروبي. وساهم هانز ديتريش كنشر Hans Dietrich Genscher من الحزب الديمقراطي الحر FDP وهانز يورغن فيشنفسكي Hans Juergen Wischnewski من حزب SPD ووزير سابق، من خلف الكواليس داخل مجموعة السوق الأوروبية المشتركة من أجل تحقيق أفضل المزايا لصالح إسرائيل (A. Neustadt 1983, op.cit, 288).

ومن الملاحظ على السياسة الألمانية الخارجية أنها أظهرت انسجامًا مع الموقف الأوروبي الذي دعا إلى حل القضية الفلسطينية على أساس قرار مجلس الأمن رقم 242، وراعى حق العودة للاجئين الفلسطينيين القائم على قرار الأمم المتحدة رقم 194 الصادر في 1948/12/11م. وظهر ذلك جليًا في البيان الأوروبي الذي أعلن في أيار 1971م (Die Welt vom 14.7.1971; M. Weingardt, op. cit, 77).

وأثار هذا الموقف الألماني الجديد زوبعة إعلامية في إسرائيل، وهاجم وزير خارجية إسرائيل ابا اييان الحكومة الألمانية، واتهمها بنهجها خطأ مضادًا لإسرائيل، مما أثار استغراب الألمان ورفضوا هذا الاتهام الباطل (M. Weingardt. Op.cit, 78). ولأجل تلطيف الأجواء قام وفد من البندستاق برئاسة نائب رئيس البندستاق كارلو شيمدت Carlo Schmidt بزيارة الكنيست الإسرائيلي للفترة من 1971/6/11-6م.

وكذلك قام وزير الخارجية فالتر شيل بزيارة إسرائيل للفترة من 1971/7/10-7م (Archiv der Gegenwart 1971, 16395). وصرح شيل بكل جرأة عندما قال: "إن الحكومة الألمانية خالية من النازيين، وهذا ما يجب أن يتعلمه الإسرائيليون. ولا مجال هناك لأي موضوع يمكن استخدامه ورقة ضغط" (Walter Scheel zitiert nach M. Weingardt, op. cit, 78). وفي 1971/11/5م وقعت الاتفاقية الاقتصادية السنوية التي أقرت الدعم المالي الألماني لإسرائيل بمبلغ 140 مليون مارك لعام 1971م؛ لبناء مساكن وفتح الطرق والاتصالات، ودعم بنك التنمية (Archiv der Gegenwart, 1971, 16695). وخلال عام 1971م توسع التعاون الفني ليشمل مجال الطيران المدني والانتاج السينمائي المشترك (Preamble des Abkommens: Bundesgesetzblatt 1972 II, 721). واستمرًا للنشاط الدبلوماسي الألماني في إسرائيل، فقد أعلنت إسرائيل موافقتها على قبول تعيين السفير الألماني الثالث في 1971/3/17م يوشكو فن بوتكممر Jesco von Puttkammer (AdG, 1971, 16136).

## عملية مدينة الألعاب الأولمبية في ميونخ

لقد عانى الشعب الفلسطيني من الإرهاب الصهيوني والإسرائيلي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وشرد من وطنه بالقوة والإرهاب، وتم إهمال مبدأ حق تقرير المصير لهذا الشعب. وبعد عام 1948م لم توفق السياسة الفلسطينية والعربية في تحقيق عودة اللاجئين إلى ديارهم، وعانت المنطقة برمتها من آثار العدوان الإسرائيلي، وتوسعه من 1956 إلى 1967م إلى حرب الاستنزاف على الجبهتين المصرية والأردنية، ورغم ولادة الكفاح المسلح الفلسطيني منذ 1965م، وتنامي عدد المنظمات القتالية وتعددها وانشقاقها، لم تحقق أي تقدم في صراعها مع إسرائيل من أجل العودة. وتجاهلت القوة الفاعلة في الصراع والمؤيدة لإسرائيل حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، وأهملت قضاياها وعلى كل الأصعدة. ومما زاد روح اليأس وتضييق الخناق على أي أمل لهذا الشعب انتكاسة حركة النضال الفلسطيني في الأردن عام 1971م، وتصفية الوجود التنظيمي المسلح على الأرض الأردنية، الأمر الذي شكل ضرورة لإعادة بنية الدولة الأردنية. وبناء عليه فقد أخذت بعض المنظمات القتالية الفلسطينية بتنفيذ عمليات عسكرية ضد المصالح الإسرائيلية خارج الإطار الجغرافي للصراع (Thomas Koszinowski: Die Palaestinenser und der Arabisch-israelische Konflikt. In: K. Kaiser und U. Steinbach, Deutsch-arabische Beziehungen, op. cit. 283-301).

وفي 1972/9/5م تم استغلال فرصة عقد دورة الألعاب الأولمبية على الأرض الألمانية في مدينة ميونخ، وهجمت مجموعة قتالية فلسطينية على مقر الفريق الرياضي الإسرائيلي، وقتلت شخصين، وبعدها انتقلت المجموعة المهاجمة مع الأسرى الرياضيين وعددهم 9 أشخاص إلى مطار ميونخ ليلاً. وعندما فشلت المفاوضات في تحقيق طلب المهاجمين بالإفراج عن 200 معتقل فلسطيني في معتقلات إسرائيل، قررت الجهات الأمنية الألمانية والإسرائيلية عدم الرضوخ للخاطفين، وأصررت في 1972/9/6م على الحل العسكري، وانتهت العملية بقتل بقية أفراد الفريق الإسرائيلي مع خمسة من الخاطفين، وأسر 3 أشخاص وقتل شرطي ألماني (Archiv der Gegenwart 1972, 17320).

وفي 1972/9/11م قدمت الحكومة الألمانية من خلال هيئة الصليب الأحمر الألمانية إلى هيئة نجمة داود الحمراء مبلغ 3.5 مليون مارك تعويضاً لأهالي القتلى (AdG, 1972, 17321). وفي الاجتماع الذي ضم المستشار فيلي براندت والسفير الإسرائيلي في بون، الياشيف بن هورين Eljashiv Ben-Horin ورئيس بعثة الجامعة العربية في بون محمد الخطيب، وعضوون من المخابرات الإسرائيلية في مدينة ميونخ، تم الاتفاق على نقل الخاطفين مع المخطوفين بطائرتين مروحيتين إلى المطار العسكري بالقرب من المدينة، وتهئية طائرة مدنية لنقلهم إلى أي مكان خارج ألمانيا. وبعد اكتشاف الطائرة المدنية من قبل عنصرين من الخاطفين، وفي أثناء عودتهما إلى المروحيتين استهدفتم رصاصات القناصة الألمان، وسرعان ما اندلعت معركة فعلية لأن الجانب الإسرائيلي رفض الاقتراح المتفق عليه (AdG, 1972, 17321).

وصرح المستشار الألماني براندت معتبراً "إن مثل هذه الأساليب مرفوضة كلياً، ولا يوجد هناك هدفاً سياسياً يقر بهذه الأساليب، وأن هذا الطراز من الإجرام حتى في الشرق الأوسط لا يحقق السلام" (AdG, 1972, 17321). ودعا دول العالم إلى محاربة الإرهاب، وأول الدول المعنية بمثل هذه المهمة هي الدول العربية؛ من أجل وضع نهاية للإرهاب، وقررت اللجنة الأولمبية العالمية تأجيل الألعاب لفترة 24 ساعة، وعبر رئيس الجمهورية قوستاف هاينمان Gustav Heimnemann متسائلاً: "من هم المسؤولون عن مثل هذا التصرف؟ وفي المقدمة تأتي منظمة مجرمة التي تعتقد أن الكراهية والإجرام يشكلان وسائل للنضال السياسي، وتحمل كل البلاد التي لا تمنع هؤلاء الناس عن أعمالهم المسؤولية أيضاً" (AdG, 1972, 17321).

وحل الجانب الإسرائيلي الحكومة الألمانية مسؤولية ما جرى للفريق الإسرائيلي، وانتقدت قولدا مائير نقاط الضعف في التحوط الأمني للأجهزة الأمنية الألمانية، ولكنها شكرت الحكومة الألمانية على موقفها الذي رفض الخضوع لمطالب الخاطفين، وقدرت محاولة التحرير (AdG, 1972, 17519). وتركت هذه العملية عواقب متتالية على العلاقات الثنائية بين الحكومة الألمانية والإسرائيلية. ففي 1972/10/29م نجح عضوان من منظمة فلسطينية في اختطاف طائرة ألمانية مغادرة من دمشق إلى فرانكفورت، من طراز بوينغ 737، وطلبوا من الحكومة الألمانية الإفراج عن زملائهم المعتقلين في ألمانيا ممن تبخوا على قيد الحياة من أفراد عملية ميونخ (M. Weingardt, op. cit. 81; Deutschkron, 1991, op. cit. 356ff; R. Vogel, 1987, I, op.cit. 435ff).

ووافقت الحكومة الألمانية على مطالب المختطفين، وتم نقل المعتقلين من ميونخ إلى مطار زاغرب في يوغسلافيا، ومن هناك أقلتهم الطائرة الألمانية المختطفة إلى مطار طرابلس في ليبيا؛ حيث تم الإفراج عن الطائرة الألمانية ومن على متنها (AdG, 1972, S. 17519; M. Weingardt, op.cit. 81). وفي 1972/10/30م قدم السفير الإسرائيلي الياشيف بن حورين احتجاجاً إسرائيلياً في وزارة الخارجية الألمانية ضد إطلاق سراح المعتقلين الفلسطينيين، وبنفس الوقت دعت الخارجية الإسرائيلية السفير الألماني لديها يسكو فن بوتكامر Jesco von Puttkamer لتبليغه الاحتجاج الإسرائيلي، وبهذا السياق عبرت رئيسة الوزراء الإسرائيلية قولدا مائير في الجامعة العبرية عن "الإفراج عن المعتقلين بأنه برهان على قنوط ألمانيا، وأن إطلاق سراح المعتقلين يُعدّ إهانة للعقل البشري، واستسلام أمام القوة الوحشية".

"... die Freilassung der Terroristen sei ein Beweis fuer die Kleinmuetigkeit Deutschlands ... Die Freilassung der Terroristen sei eine Beleidigung Fuer den menschlichen Geist..." (AdG, 1972, 17519-20).

وصرح وزير خارجية إسرائيل أبا إيبان أمام الكنيست بأن استجابة ألمانيا لمطالب المختطفين كانت متسرعة (AdG, 1972, 17520). وصرح أبا إيبان ممتعضاً من التصرف الألماني بأن هذه الخطوة "شكلت ضربة ضد ضحايا عملية ميونخ وأحييت التذكير بهم".

"Schlag gegen das Andenken und die Wuerde der Opfer von Muenchen" (Aba Eban, zitiert nach I, Deutschkron, 1991, op. cit, 365).

وفي جلسة الكنيست بتاريخ 1972/10/31م هاجم النواب السياسة الألمانية بشدة (AdG, 1972, 17520; M.Weingardt, op.cit, 81). واعتبر بعض الإسرائيليين أن استجابة الحكومة الألمانية لمطالب الخاطفين جاءت ملائمة لرغبتها في التخلص من مشكلة وجود معتقلين فلسطينيين ثلاث، الذين بقوا على قيد الحياة في عملية ميونخ (A. Neustadt, 1983, op.cit, 185). وتجاهل الموقف الإسرائيلي اهتمام الحكومة الألمانية الإنساني، والمنطلق من تحرير وإنقاذ حياة عشرين شخصاً على متن الطائرة المختطفة، فكانت رغبة الإسرائيليين أن تنهج ألمانيا نهجاً متصلباً لا يقدر حياة الناس الأبرياء الآخرين.

ومن أجل تهدئة العلاقة الألمانية الإسرائيلية التي سيطر عليها التشنج، وقساوة العبارات الإسرائيلية اضطر المستشار براندت بتاريخ 1972/11/8م لتسليم الحكومة الإسرائيلية رسالة من خلال السفير بوتكامر، طمأن فيها الجانب الإسرائيلي، وأكد على أن ألمانيا الاتحادية لن تستسلم أمام الإرهاب Terrorismus، بل سوف تستمر بمكافحته، ويتأسف لهذا التصعيد في العلاقات. وعبر عن أمله في أن لا تتأثر العلاقات بين البلدين سلبياً (AdG, 1972, 17520). وفي 1972/11/9م عاد السفير الإسرائيلي الذي استدعي للمشاورة منذ الإفراج عن المعتقلين (AdG, 1972, 17520).

وبالمقابل، مارست السياسة الألمانية أسلوباً اضطهادياً ضد الطلاب والعمال الفلسطينيين، عندما منعت اتحاد طلبة فلسطين، واتحاد عمال فلسطين (Genral Union Palaestinensischer Studenten Bzw. Arbeiter) من ممارسة النشاط النقابي داخل ألمانيا (Viktoria Waltz: 30 Jahre deutsch israelische Beziehungen. 30 Jahre Persoenliche Politische Einmischung. In: Andrea Kaiser/ Tobias Kriener (Hg) Normal ist das Besondere. Streiflichter aus 30 Jahren deutsch-israelischer Beziehungen. Schwalbach/ Ts, 1996, 48-52, hier 49). وقامت أجهزة الأمن بمداهمة مساكن بعض العمال والطلبة الناشطين، وأجبرتهم على مغادرة ألمانيا بدون محاكمات، وذلك إرضاءً للجانب الإسرائيلي. وعلى الرغم من ذلك، دخلت العلاقات الألمانية الإسرائيلية مرحلة الفتور، فتوقفت زيارات المجموعات والشخصيات الألمانية لإسرائيل، ورفضت إسرائيل الاستجابة للدعوات الألمانية بالمقابل، وعلى مستوى الرأي العام الألماني، اهتزت عملية التضامن مع إسرائيل؛ بسبب عدم قبول النقد الإسرائيلي اللاذع، وغياب التقدير الإسرائيلي لأرواح الألمان، وبالذات المختطفين على متن الطائرة الألمانية. وبهذا السياق عبّر السفير الألماني بيسكو فن بوتكامر عن العلاقات الألمانية الإسرائيلية بأنها تمر بأزمة أصعب من أزمة الخمسينات (I.Deutschkorn, 1991, op.cit, 369; A.Neustadt, 1983, op.cit, 183f). ولا بد من الإشارة هنا أن هذه العملية تركت آثاراً سلبية كبيرة على مجمل النشاط الفلسطيني الشعبي والرسمي لا مجال هنا لتفصيله.

### زيارة براندت لإسرائيل 1973/6/11-7م

لقد تكللت العلاقات السياسية بين ألمانيا الاتحادية وإسرائيل بزيارة أول مستشار ألماني لإسرائيل، عندما زار فيلي براندت من 1973/6/11-7م دولة إسرائيل، وثم بحث موضوع العلاقات، وموضوع الصراع العربي الإسرائيلي، وموقف السوق الأوروبية المشتركة، وأثره على إسرائيل (AdG, 1973, 17999). وهناك أجرى محادثات مع رئيسة الوزراء قولدا مائير، ونائبا إيقال الون Yigal Allon. ووزير الخارجية أبا إيبان، ووزير الدفاع موشي دايان، ووزير المالية بنحاس ساير Pinhas Sapir. وقابل أول رئيس وزراء لإسرائيل ديفيد بن غوريون، وسجد أمام تمثال ضحايا النازية في ياد فاشيم Yad Vashem، وزار الأماكن المقدسة في القدس. وفي 1973/6/11م منح براندت شهادة الدكتوراه الفخرية من معهد وايزمان في رحوفوت Rehovot (AdG, 1973, 17999).

وفي الاستقبال عبّر المستشار براندت بقوله:

"نحن لا نستطيع اعتبار ما حدث لم يحدث، إن مجموع الآلام والمعاناة لا يمكن أن يتجاهلها وعي شعوبنا، وسوف يبقى التعاون بين دولتنا وتجارنا مطبوعة بالخلفية المعنوية والتاريخية، وبناءً عليه، فإن بناء الجسور التي بدأها كل من أديناور وبن غوريون قبل 12 سنة تُعدّ مؤثراً على نحو هائل. ومنذ 8 سنوات تقيم دولتنا علاقات دبلوماسية، وتطبع ميزاتها الخاصة محادثاتنا في هذه الأيام بكل وضوح، وحضرتك أيها السيدة رئيسة الوزراء دعوتي المستشار الألماني كممثل مسؤول لمرحلة جديدة للدولة الألمانية، وهذا يعني أنك تخضعي قوة الماضي أمام حق الحاضر، وبهذا يتمثل حق الشجاعة الإنسانية. أنا اعتقد أن الإنسانية قد تؤول إلى الخسارة فعلياً إذا لم يتوفر فيها هذا القدر من الشجاعة لبداية جديدة. لقد دعوتي إلى ترسيخ الثقة، ولهذا أشكرك ومعك أكثرية الشعب، علاوة على حدود الحزبية على نحو أكيد، وسوف تؤدي محادثاتنا إلى تحسين العلاقات المتبادلة.

أأمل علاوة على ذلك أن يخدم تبادلنا للآراء السلام في الشرق الأوسط، ويصب في مصلحته" (AdG, 1973, 17999).

ولإرضاء الجانب الإسرائيلي، فقد صرح الموقف القائم عندما استخدم التعبير التالي واصفًا "العلاقات بين البلدين بالعادة ذات طابع خاص" "Normale Beziehungen mit besonderer Character"

وهدف زيارة براندت إلى توضيح العلاقة القائمة، وإزالة سوء التفاهم، وإنهاء المطالبات اللاواقعية. وشكلت الزيارة لأول مستشار بحد ذاتها الوصول إلى تطبيع العلاقات بين البلدين، مع النظر إلى خلفية النظام النازي (Fridmann Buettner und Peter Huenseler: Die Politischen Beziehungen zwischen der BRD und den arabischen Staaten. Entwicklung, Stand und Perspektiven. In: K.Kaiser/ U.Steinbach, Deutsch-arabische Beziehungen (Hrsg.), op.cit. 1981, 111-152, hier 136) والعرب وإسرائيل، وانطلق من فكرة أن استمرار الصراع قد يؤدي إلى اندلاع مواجهة بين المعسكرين الغربي والشرقي، مما ينعكس سلبيًا على أوروبا وبالذات على ألمانيا. وبهذا السياق قال براندت: "إن السلام في أوروبا يتطلب كتعزيز له أيضًا السلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط؛ أي في الشرق الأوسط (J. Deligdisch, op.cit, 1974, 187). ويُعدّ هنا الموقف الألماني جريئًا أمام المسؤولين الصهيونية وفي عقر دارهم، عندما ربط السلام في أوروبا بالسلام في منطقة البحر الأبيض المتوسط.

وردت قولدا مائير في كلمتها أمام الكنيست على المستشار الألماني، ورحبت به كممثل لألمانيا الاتحادية، واعتبرت خطوته كحجر أساس لشيء كبير الأهمية في العلاقات الثنائية. وأشارت إلى موضوع الماضي الذي يجب أن لا ينسى، ونحن لن ننسى، بل يجب أن نبقي مستحضرين أحداث الماضي في الحاضر المتطلع إلى المستقبل الأفضل... إن أحداث الماضي تشكل منبع القوة والإرادة الصلبة حتى لا يتكرر ما جرى وفي أي مكان (AdG. 1973. 17999; F.Buettner u.P. Huenseler. Op.cit, 151).

وعند مغادرة براندت مطار اللد في 1973/6/11 م، صرحت مائير "إنني أأمل أن تكون قد أخذت الانطباع الصحيح عن تشوق إسرائيل للسلام التي تملأ قلوب الإسرائيليين. وتنتظر إسرائيل على اليوم المرتقب، وأن يجد طموحها صدى عند السياسيين العرب، وعندما يأتي هذا اليوم نكون قد دخلنا في منعطف جديد لمرحلة جديدة من الحوار والمصالحة مع الدول العربية" (AdG, 1973, 18001).

وردّ عليها براندت: "لقد شاهدت وسمعت أن إسرائيل ترغب بالسلام، وأحمل الانطباع بأنه من الضروري لمجموعة السوق الأوروبية المشتركة أن تنشط في طرح اقتراحات حلول إيجابية في الشرق الأوسط، واعتقد علاوة على ذلك أنه أصبح لا مجال هناك لسوء الفهم عندما يتحدث المرء عن العلاقة بين بلدينا، أو حتى عن الصداقة القائمة كما فعلت" (AdG, 1973, 18001).

وبعد قبول الدولتين الألمانيتين كأعضاء في هيئة الأمم المتحدة في 1973/9/19 م، من خلال الاجتماع العام للجمعية العمومية رقم 28 (Aussenpolitik der. BRD, Dokumente von 1949 bis 1994, op.cit, 396). وعندما أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في 1973/10/24 م عن دعمها العسكري بتزويدها بالأسلحة من المستودعات الأمريكية داخل الأراضي الألمانية، وشحناتها من خلال الموانئ الألمانية، احتجت الحكومة الألمانية ورفضت مثل هذا التصرف، وأعلنت عدم معرفتها المسبقة (85) (M.Weingardt, op.cit, 187; J. Deligdisch, op.cit, 18320; AdG, 1973).

لقد جاء الموقف الألماني الجديد نتيجة السياسة النفطية للدول العربية المصدرة للنفط بقيادة السعودية، تلك التي استخدمت تخفيض الانتاج حتى تضغط الدول المستوردة على إسرائيل للجنوح نحو السلام، والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره. وبناء على السياسة العربية النفطية الجديدة، ارتفعت أسعار النفط عالميًا وعلى نحو فجائي لأوروبا وغيرها، التي عرفت بأزمة النفط، ودفعت دول السوق الأوروبية المشتركة إلى الإجماع على موقف موحد نادى بالسلام بين إسرائيل والعرب، وانسحاب إسرائيل من الأراضي المحتلة في حرب 1967 م، وحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني. ولعب في عملية صنع قرار الدول العربية المصدرة للنفط في تخفيض الانتاج 5% شهرًا إلى الملك فيصل بن عبد العزيز آل سعود رحمه الله.

ومما شجع الحكومة الألمانية على مثل هذه الخطوة المعنوية تلك الصحوة العربية، وتأييد كل الدول العربية لمصر وسوريا، ونجاح سياسة السعودية النفطية التي شكلت ضغطًا معنويًا إيجابيًا على الموقف الألماني الذي وجد أيضًا في موقف مجموعة السوق الأوروبية المشتركة دعمًا ووعودًا لها، إذ رفضت بعض الدول الأوروبية الأعضاء في حلف شمال الأطلسي الطلب الأمريكي بشحن الأسلحة من موانئها (M. Weingardt, op.cit, AdG, 1973, 18321, s 85). وفيما بعد طالبت في بيان رسمي بالانسحاب الإسرائيلي من كل المناطق العربية المحتلة، والاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني (AdG, 1973, 18321). ومن الملاحظ على الاحتجاج الألماني أنه جاء بعد أن أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية عن العملية، وكانت الحرب قد توقفت، وتبين للعالم بأن الجانب الإسرائيلي حقق انتصارات جديدة بعد أن استوعب أثر المباغنة العسكرية العربية، ولا يوجد أي خوف على أمن إسرائيل. وبهذا السياق يؤشر المؤرخ الألماني الإسرائيلي فولفزون Wolffsohn إلى الإرادة الإيجابية للحكومة الألمانية، التي دفعها إلى التغاضي فعليًا عن الخطوات الأمريكية: "خلال الحرب أغمضت ألمانيا عيونها بقصد"

"Während der Kampfhandlungen hat die Regierung ihre Augen absichtlich verschlossen" (Michael Wolffsohn:

Ewige Schuld? 40 Jahre deutsch-israelische Beziehungen. 2 Auflage, Muenchen 1988 a, 39).



وينفس السياق، يؤكد السفير الألماني السابق في إسرائيل نيلز هانزن Niels Hansen "لقد تمت عملية رفض شحنات المساعدات العسكرية الأمريكية لإسرائيل عن وعي بعدما سيطرت القدس (إسرائيل) على الوضع عسكرياً"

"Die Untersagung amerikanischer Hilfslieferungen (...) bewusst erst, nachdem Jerusalem die Lage militaerisch wieder in den Griff bekommen hatte" (Niels Hansen, zitiert nach M. Weingradt, op.cit, 85).

وتمن رئيس دولة إسرائيل هيرتسوق Herzog هذا الموقف الألماني بينما أثار موقف ألمانيا الاتحادية المتجانس مع الموقف الأوروبي مشاعر إحباط عند الإسرائيليين، وعدم تفهم وغضب الرأي العام الإسرائيلي على التصريحات الرسمية الألمانية، تلك التي دعت للاعتراف بالحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني (A. Neustadt, 1983, op.cit, 214). وعلى مستوى الرأي العام الألماني والتأييد الشعبي التقليدي لإسرائيل فقد ظهرت عليه تحولات اختلفت جذرياً عما كانت عليه عام 1967م (A. Neustadt, 1983, op.cit, 215).

ومن أجل تلطيف الصورة الألمانية لدى الرأي العام الإسرائيلي، فقد شارك وفد ألماني رفيع المستوى في تشييع جثمان ديفيد بن غوريون في 1973/12/1م (AdG, 1973, 18357; M. Weingard, op.cit, 87).

وفي نيسان 1974م، اضطرت قولدا مائير على أثر نتائج حرب تشرين إلى تقديم استقالتها، وخلفها اسحاق رابين كرئيس وزراء إسرائيل، ولذلك لم تتمكن من تلبية دعوة براندت لزيارة ألمانيا، وفي 1974/5/6م قدّم براندت استقالته على أثر فضيحة الجاسوس الألماني التابع لجهاز مخابرات ألمانيا الديمقراطية قونتر قيوم Guenter Guillaume الذي شغل المستشار الشخصي لبراندت (Hans Georg Lehmann: Deutschland-Chronik 1945 bis 2000. (Hrsg) Bundeszentrale fuer politische Bildung, Bonn 2000, 219). وعلى أثر الاستقالة شكل وزير المالية هلموت شيمدت Helmut Schmidt الحكومة الجديدة في 1974/5/16م، واستمر التحالف القائم بين الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD والحزب الحر الديمقراطي FDP.

#### الخاتمة

لقد أثبتت هذه الدراسة أن نهج السياسة الألمانية تجاه إسرائيل بعد الاعتراف الدبلوماسي عام 1965م التزم جانب التأييد والدعم العلني، السياسي، والاقتصادي، والعسكري. وتجلّى الدعم خلال عدوان إسرائيل على العرب في حزيران 1967م، ولكن بعد ظهور حكم التحالف الاشتراكي الليبرالي عام 1969م، بزعامة فيلي براندت كمستشار، وفالتر شيل كوزير خارجية طرأ تحولاً ملحوظاً على موقف السياسة الألمانية الخارجية تجاه إسرائيل، إذ نهجت موقفاً قريباً من الاتزان.

وحاولت بداية جديدة مع الدول العربية، ولكن ليس على حساب إسرائيل. لقد تعمق النهج الموضوعي والمتزن نوعاً ما في السياسة الخارجية الألمانية تجاه إسرائيل، بعد نجاح الحكومة الألمانية في سياسة التعايش السلمي مع جيرانها الاشتراكيين من دول المعسكر الاشتراكي، الأمر الذي وفر لألمانيا مرونة واضحة، وتأييداً داخلياً وإقليمياً وأوروبياً وعالمياً، مما ترتب عليه تصرفاً أكثر اتزاناً في العلاقة مع إسرائيل.

إضافة إلى ذلك، شكل الانتصار الإسرائيلي الساحق على كل الدول العربية المجاورة، وفرض احتلالاً لأراضيها، معبراً بكل وضوح عن القوة الإسرائيلية، وضعفاً كبيراً في البنية العربية، الأمر الذي أدى إلى الشعور لدى الجانب الألماني بأن القاعدة الإسرائيلية المبنية على مبدأ الضحية والضعف الإسرائيلي غير سليمة، ولم يعد لها أية مصداقية. وأفرز هذا الكشف عن التوجه السياسي الألماني نحو فتح قنوات العلاقات جديدة مع العرب، دون أن يلحق إسرائيل أدنى درجة من السلبية. وكذلك أفرزت حرب حزيران 1967م ظهور الكفاح المسلح الفلسطيني، الذي بدأ يحقق إنجازات عسكرية وسياسية إقليمية ودولية، ضمن إطار حق تقرير المصير، شكلت عاملاً مساعداً على دفع السياسة الألمانية نحو مبدأ الاتزان ومراعاة الجانب الخصم لإسرائيل.

وأثبتت هذه الدراسة أن سياسة براندت/ شيل التي نجحت في تحقيق انفراج سلمي أوروبي ودولي، انعكست إيجاباً على العلاقات الألمانية الإسرائيلية؛ بحيث أظهرت اهتماماً خاصاً بإسرائيل، في إطار علاقات طبيعية، وركزت بذلك على فكرة تحقيق السلام في المنطقة العربية لما له من أثر على السلام العالمي، وساهمت السياسة الألمانية على الصعيد الأوروبي بفتح أبواب السوق الأوروبية المشتركة أمام إسرائيل وانتاجها الاقتصادي، الأمر الذي أضعف كلياً الحصار العربي المفروض على إسرائيل.

ومن النتائج المهمة التي كشفت عنها هذه الدراسة أن المبادرة العسكرية والمفاجئة لإسرائيل والعالم في الميدان العسكري عام 1973م، وما رافقها من خلق حالة العنفوان العربي، والنجاح في استخدام العرب ورقة النفط بناءً على مبادرة الملك فيصل آل سعود بصيغة ناجحة ومؤثرة كورقة سياسية، ساهمت في تعزيز نهج السياسة الخارجية الألمانية المتزن في علاقاتها مع إسرائيل، وأثبت ذلك البيان الرسمي الألماني، والبيانات المشتركة مع دول مجموعة السوق الأوروبية المشتركة، الذي دعا إلى الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره، لا سيما أن السياسة الألمانية كانت تؤمن وعلى نحو مؤسساتي أنه لا يوجد شعب فلسطيني؛ أي أن الموقف الألماني كان مطابقاً للموقف الإسرائيلي، وأدى ها النهج إلى ترسيخ مبدأ سياسة

الانحياز مع إسرائيل والعرب، تلك التي استمرت فيما بعد. وتكثرت العلاقات الألمانية الإسرائيلية بزيارة المستشار براندت إلى إسرائيل كدعم لسياسة قولدا مائير رئيسة الوزراء الإسرائيلية في ذكرى انتصارات إسرائيل في عدوانها على العرب خلال 7-11/6/1973م. وبالمقابل لم يكلف النهج السياسي الخارجي الألماني الجديد دولة إسرائيل أي خسارة، بل أيدت السياسة الخارجية الألمانية، ولم تتعرض لها بأي شكل من النقد. وبنفس الوقت، لم تضعف أو تتراجع عملية الدعم المالي، والعسكري، والتقني، العلمي والأمني. وشكلت السياسة الخارجية الألمانية الجديدة منطلقاً شجع الدول العربية على إعادة علاقاتها الدبلوماسية مع بون، تلك الدول التي قطعت علاقاتها إثر الاعتراف السياسي الألماني بدولة إسرائيل عام 1965م، ولم تكن عودة العلاقات العربية الألمانية على حساب العلاقة الألمانية الإسرائيلية.

وتعمق النهج السياسي الخارجي لألمانيا بعد صعود حركة المقاومة الفلسطينية، التي أخذت تنشط في نضالها العسكري ضد إسرائيل، مما وفر لها سمعة وتأييد إقليمي وعالمي، العامل الذي عزز سياسة الانحياز وتعزيز عملية الوصول إلى علاقات طبيعية، ودفعها إلى مبدأ الاستمرار في سياسة الانحياز تجاه إسرائيل، مما يعود بالفائدة الكبيرة أيضاً على إسرائيل.

## References

- Alshannag, A. (2021). The Origin the European common market 1950-1957. *Dirasat: Human and Social Sciences*, 48(3).
- Archiv der Gegenwart. (AdG). (n.d). *Keesing*. Bonn, Zuerch, Wien.
- Aussenpolitik der Bunderepulik Dewtschland (Hrsg). (1995). Dokumente von 1949 bis 1994.
- Borowsky, P. (1980). Deutschland 1970-1976.
- Bundesgesetzblatt. (1953). *Prareambel des Abkommens: Bundesgesetzblatt 1972 II*.
- Deligdisch, J. (1974). *Die Einstellung der Bundesrepublik Deutschland zum Staate Israel*.
- Deuerlien, E. (1973). *Deutschland 1963-1970*. Hannover.
- Deutschkron, I. (1991). *Israel und die Deutschen, Erweiterte Neuauflage*. Koeln.
- Feldman, L. (1984). *The special relationship between West Germany and Israel*. Boston: Allen & Unwin.,
- Fridemann, B., & Huenseler, P. (n.d). *Die politischen Beziehungen zwischen der BRD und den arabischen Staaten*.
- Grosser, A. (1984). *Geschichte Deutschlands seit 1945*. Deutscher Taschenbuch-Verlag.
- Jelinek, Y. A. (1997). Zwischen Moral und Realpolitik: deutsche-israelische Beziehungen 1945-1965: eine Dokumentensammlung. (No Title).
- Kloke, M. W. (1994). *Israel und die deutsche Linke: Zur Geschichte eines schwierigen Verhältnisses*. Haag u. Herchen.
- Koszinowski, Th. (n.d). *Die Palaestiner und der Arabisch-Israelische Konflikt*. In *Deutsch-arabische Beziehungen*.
- Lehmann, H. (2000). *Deutschland-Chronik 1945 bis 2000*. (Hrsg) Bundeszentrale fuer politische Bildung, Bonn.
- Lewan, K. M. (1970). *Der Nahostkrieg in der westdeutschen Presse* (Vol. 9). Pahl-Rugenstein.
- Mohr, M. (2003). *Waffen für Israel: westdeutsche Rüstungshilfe vor dem Sechstagekrieg* (Vol. 9). Köster.
- Neustadt, A. (1983). Die deutsch-israelischen Beziehungen im Schatten der EG-Nahostpolitik. (No Title).
- Politisches Archiv des Auswaertigen Amtes(PAAA). (n.d). Berlin.
- Shnnar, F. (1996). Streiflichter aus 30 Jahren deutsch-israelischer Beziehungen.
- Shnnar, F. (1997). Bericht eines Beauftragten.
- Viktoria, W. (n.d). *30 Jahre deutsch-israelische Beziehungen, 30 Jahre Persoenliche Politische Einmischung*. In *Andrea Kaiser/ Tobias Kriener (Hg) Normal ist das Besondere*.
- Vogel, R. (Ed.). (1987). *Der deutsch-israelische Dialog: Dokumentation eines erregenden Kapitels deutscher Aussenpolitik* (Vol. 2). München et al.: Saur.
- Weingardt, M. A. (1997). Deutsch-israelische Beziehungen: zur Genese bilateraler Verträge 1949-1996. (No Title).
- Wolffsohn, M. (1988). Ewige Schuld? 40 Jahre deutsch-israelische Beziehungen.